استمع إلى ملاحظات ممثلي مختلف المكونات السياسية والمستقلة

مؤتمر الحوار يناقش مخرجات فريق أسس بناء الجيش والأمن

■ صنعاء / سبأ:

واصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعمال جلسته العامة الثانية أمس برئاسة نائب رئيس المؤتمر سلطان العتواني ومحمد قحطان نيابة عن نائب رئيس المؤتمر عبدالوهاب الانسي.

واستمع أعضاء المؤتمر الى التقرير المقدم من فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن الذي قرأه رئيس الفريق اللواء يحيى محمد الشامي .

وتضمن التقرير استعراض خطة عمل الفريق للمرحلة الأولى (18 مارس – 1يونيو 2013م) وما اشتملت عليه من اهداف لوضع مبادئ دستورية ومقترحات لتشريعات قانونية وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية وطنيا ومهنياً، وكذا إيجاد حلول للمبعدين والمتقاعدين قسراً .

وبين التقرير أنه تم تقسيم الفريق إلى أربع مجموعات شملت (أسس بناء الجيش، أسس بناء الأمن، الاستخبارات، والمبعدين والمقصيين والمتقاعدين قسرا).

كما تضمن التقرير مبادئ دستورية نصت على أن القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها، ووحدتها وسلامة أراضيها وسيادتها، ونظامها الجمهوري والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وأن يحظر على أي فرد أو هيئة أو حزب أو جهة أو جماعة إنشاء أي تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية تحت أي مسمى، وان الامن هيئة مدنية نظامية تؤدي واجباتها في خدمة الشعب وتكفل للموطنين الطمأنينة وحماية حقوقهم وحرياتهم وتقوم بحفظ النظام والأمن والآداب العامة وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من واجبات وما يصدره اليها القضاء من اوامر وعلى النحو الذي بينه القانون ، بالإضافة إلى إنشاء مجلس اعلى للدفاع الوطني والأمن القومي على ان يحدد الفريق قوامه واختصاصاته في الفترة القادمة.

وقضت تلك المبادئ بأن وزارة الدفاع هي المسؤولة عن القوات المسلحة أمام سلطات الدولة وأمام الشعب ويحدد القانون حجمها، الهيكل التنظيمي، والتوصيف الوظيفي والمهام والملاك البشري والمادي لكل مكوناتها وتحديد مسرح العمليات والنظام المالي والإداري الثابت وشفافية الرقابة المالية من السلطة التشريعية ومن المفتش العام العسكري ، كما ينظم القانون التعبئة العامة ويبين شروط الخدمة والترقية والتقاعد وخدمة الدفاع الوطني العقوبات والجزاءات في القوات المسلحة والأمن، وأن القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة في عملها، تختص دون غيرها بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها، ولا يجوز محاكمة أي مدنى أمام القضاء العسكري إلا بالحالات المحددة قانوناً، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى، وأن أعضاء القضاء العسكري مستقلون، غير قابلين للعزل، ويكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء الجهات القضائية ، فيما تختص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة في شأنهم وينظم القانون عملها وكيفية الطعن بقراراتها .

وأكدت المبادئ الدستورية على تحييد الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية عن أي عمل سياسي بما في ذلك ان يحظر عليهم المشاركة في الانتخابات والاستفتاء سواء بالاقتراع أو الترشح او القيام بحملات انتخابية لصالح أي مرشحين فيها وذلك حماية لها من أي اختراق سياسي وتجريم ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة والامن والمخابرات ويحدد القانون اقصى العقوبات لذلك منها التجريد من الرتبة العسكرية والطرد من الخدمة والخيانة العظمى وتجريم أي نشاط لأي حزب سياسي او تنظيم او جماعة سياسية في اوساط القوات المسلحة والأمن والمخابرات او فرد وصيانتها من كل صور الانتماءات الحزبية وذلك ضمانا لحياديتها ويخضع القادة العسكريين للإقرار بالذمة المالية لحماية المال العام ومكافحة الفساد .

وشددت المبادئ الدستورية على ضرورة أن تحترم القوات المسلحة والأمن والمخابرات حقوق وحريات الانسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي لا تمس بسيادة الوطن وانه لا يحق لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس السلطة التشريعية ووزير الدفاع والداخلية ورئاسة المخابرات تعيين أي من اقاربهم حتى الدرجة الرابعة في أي مناصب قيادية في الجيش والأمن والمخابرات مدة عملهم في تلك المناصب وكذا أهمية وضع عقيدة عسكرية للجيش مستمدة من مبادئ الدستور ليكون جيشا وطنيا ومهنيا ولاؤه لله ثم للوطن ، وحماية منتسبي القوات المسلحة والأمن من المساءلة بسبب ادائهم لواجباتهم طبقا للقانون وعدم تجاوزهم للصلاحيات الممنوحة لهم في اداء واجباتهم ومحاسبتهم عند ارتكابهم لأي تجاوز للقانون .

وأوصى فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن بضرورة مراجعة التشريعات الحالية للقوات المسلحة والأمن والمخابرات وإصدار التشريعات التي تواكب الدستور الجديد ومتطلبات الهيكلة الجدية، وإصدار قوانين بإنشاء مجلس أعلى للدفاع الوطني والأمن القومي وإصدار قانون تنظيم القوات المسلحة وقانون خاص بإعلان التعبئة العامة وشروطها وقانون التأمين الصحي الشامل لمنتسبي القوات المسلحة والأمن وأسرهم وقانون الخدمة العسكرية وقانون خدمة الدفاع الوطني وكفالة الدولة التأمين الصحي والاجتماعي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن والمخابرات وأسرهم .

وتضمن التقرير 38 توصية توافق عليها اعضاء الفريق أكدت أهمية توفير الاموال اللازمة لتنفيذ مخرجات الهيكلة ومعالجة القضايا والاختلالات التي حدثت في الفترة السابقة وفي مقدمتها عودة المبعدين قسرا وتعويضهم التعويض العادل ورفد صندوق الرعاية الاجتماعية التابع للقوات المسلحة والأمن ونشر وإعادة تموضع الوحدات العسكرية وفقا لمسرح العلميات الجديد، بالإضافة الى سرعة تنفيذ النقاط العشرين التي خرجت بها اللجنة الفنية للحوار الوطني والمؤكد عليها في مخرجات بيان الجلسة العامة الاولى لمؤتمر الحوار الوطني وإعادة جميع المتقاعدين والمقصيين الجنوبيين قسرا جراء حرب 94م الى اعمالهم ووظائفهم ومنحهم كافة مستحقاتهم من رتب وتسويات وتعويضهم عن الفترة السابقة وتطبيق استراتيجية الأجور عليهم بما في ذلك اصحاب خمسة ارقام الذين صدرت قرارات بعودتهم عام 90م وتشكلت لهم لجان عام 2006م و 2007م ولم يتم تنفيذ ذلك .

وشددت التوصيات على ضرورة إعادة المتقاعدين والمقصيين قسرا من المحافظات الشمالية وفي مقدمتهم المتضررون من جراء حروب صعدة وحرب 94م ومنحهم جميع الحقوق اسوة بزملائهم وحساب الفترة التي قضوها في التقاعد والإقصاء وتطبيق استراتيجية الأجور عليهم .

وحث الفريق لجنة إعادة الهيكلة على أن تراعي وبصورة جديدة فيما تقوم به عدم تكرار أخطاء الماضي بكل اشكاله وصوره ، فضلا عن التوصية بان تكون تبعية دائرة التوجيه المعنوي في الهيكل الجديد لوزير الدفاع مباشرة لضمان تفعيل دورها ونشاط التوجيه المعنوي والإعلام العسكري للقوات المسلحة وتطوير البرامج والفعاليات والنشاطات التي تعزز من الروح المعنوية والانضباطية و ترسيخ الوحدة الوطنية .

كما أوصى الفريق بدراسة الأسباب والآثار السلبية لانخفاض الروح المعنوية والانضباطية وتدني مستوى المهارات القتالية والتدريبية للمقاتلين وتحليل تلك الظواهر السلبية وطرق حلها بالتنسيق مع قادة القوى والمناطق والوحدات العسكرية من اجل المحافظة على الروح المعنوية لمنتسبي القوات المسلحة وتعزيز دورهم الايجابي ورعاية مواهبهم وقدراتهم الابداعية وتوجيه سلوكهم نحو تعزيز الروح الوطنية وتنمية مهاراتهم بما يرفع من مستوى جاهزية القوات المسلحة وخلق عقيدة عسكرية وطنية على ان يمثل الاسلام عقيدة وشريعة ونهجاً وسطياً واعتدالاً وتسامحاً للب العقيدة العسكرية وحقيقة التوعية العسكرية وجوهرها وتعزيز الروح المعنوية للقوات المسلحة بعيدا عن المذهبية والحزبية والمناطقية .

وتناولت التوصيات التأكيد على أهمية اعتماد علاوات وبدل مخاطر للمناطق النائية وان يتم توزيع خريجي الكليات العسكرية والأمنية فور تخرجهم على الوحدات الميدانية العسكرية والأمنية للخدمة فيها مدة لا تقل عن اربع سنوات وبعدها يمكن نقلهم الى الوحدات الاخرى بحسب الاحتياج .

وأكد فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن في التوصيات الواردة في تقرير فترته الأولى على ضرورة تطبيق نظام التدوير على كافة قيادات القوات المسلحة والأمن على أن يبدأ تطبيق ذلك على القيادات الحالية، وبما يحقق معايير الأقدمية والكفاءة والمؤهلات و كذلك التمثيل الوطني بعيداً عن المحسوبيات الأخرى المتمثلة بالقرابة و المصلحة والوساطة وكذا ضرورة تفعيل نظام التقاعد وفقاً للقانون، و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف الاختلالات والفساد المالي والإداري داخل المؤسستين العسكرية والأمنية مثل تجنيد الصغار، والأفراد الوهميين، والمنقطعين الذين رواتبهم مستمرة، وغير المتواجدين تحت مبرر مهمات، وضبط عملية نقل الجنود بالقانون الصارم، والمنتدبين كالمرافقين بطرق غير قانونية وتوريد المعاشات أو الخصميات أو المستحقات التي لا تصل إلى الجنود أو الصف أو الضباط، للخزينة العامة.. فضلا عن التأكيد على أهمية سرعة إنهاء الازدواج الوظيفي سواء العسكري والأمني أو العسكري والمدني من خلال التقنية الحديثة ومنها إدخال نظام البصمة الوظيفية في المؤسستين العسكرية والأمنية.

وشدد على ضرورة ضبط وتنظيم الإنفاقات والصرفيات المالية لتتم وفقاً للنظام والقانون والميزانية المحددة وبنودها وإجراءاتها وفصل المال عن قيادات القوات المسلحة والأمن، والحد من الصرفيات العبثية والتي تتم تحت مزاعم ومبررات المكافآت، وكذا ضرورة الحرص على تقديم الرعاية الكاملة لأبناء وأسر الشهداء وكذلك جرحى ومعاقو الحروب من أبناء القوات المسلحة والأمن مادياً وعلمياً وصحياً، والعمل على اعادة بناء الثقة بين الشعب وبين القوات المسلحة والأمن والمخابرات.

وأوصى بسرعة إطلاق سراح كافة المعتقلين والمحتجزين في سجون المخابرات خلافا للقانون وهم من انتهت محكوميتهم ومن ليس في حقه حكم قضائي و المعتقلون لأسباب سياسية.

ودعا الفريق في توصياته الى نقل الأحداث الذين صدرت في حقهم أحكام إلى الأماكن المخصصة لاحتجاز الأحداث، وإصدار قرار عاجل بإنشاء إصلاحية للأحداث في القضايا المرتبطة بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب ونقل منهم تحت السن القانونية إليها ليكفل لهم مستوى من الإصلاح النفسي على أن يلحق بالإصلاحية معهد تأهيل ديني يعطي مستوى من العلوم الشرعية والإسلامية المعتدلة وكذا تأهيل أكاديمي لما بعد الدراسة الثانوية مثل كلية المجتمع وتكون هذه الإصلاحية تحت إشراف قضائي تعطي تقريراً واضحاً وموقعاً حول امكانية إطلاق الحدث ودمجه بالمجتمع من عدمه، مع التأكيد على أهمية ان يراعي جهاز المخابرات ممارسة الحكم الرشيد ومبادئه، مع منع تدخل جهاز المخابرات في أعمال الأجهزة الحكومية والأمن والجيش مطلقاً وحماية العاملين في المخابرات من أي سلوك يؤدي إلى استقطاب العاملين فيه من الجهات الأخرى بضمان حياة كريمة لهم، و إيقاف كل مظاهر التدخل الأجنبي من ضربات جوية وغيرها .

واعتبرت توصيات الفريق، الإرهاب آفة عالمية يجب محاربتها و التعاون مع المجتمع الدولي في ذلك بما لا يمس السيادة الوطنية وانما من خلال التعاون في تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية والعسكرية اليمنية المختصة بمحاربة الإرهاب وتطوير قدراتها وتسليحها القتالي وعدم التدخل المباشر، ووضع قواعد قانونية لتوحيد مركز القيادة والسيطرة والتوجيه في مؤسسة الامن والشرطة وحظر التمييز في الواجبات والحقوق واستكمال بناء النظام الالي وربط الخطوط الساخنة وتوفير الاجهزة اللازمة.

وشددت التوصيات على أهمية التنظيم القانوني لبرامج التوعية لمنتسبي الامن والشرطة لإزالة اثار التعبئة الخاطئة من الاطراف السياسية المتصارعة خلال الفترة الماضية وإرساء قيم الولاء الوطني والتسامح والمصالحة مع اعتماد سياسة محددة تقوم على الولاء الوطني وحكم القانون وخدمة الوطن وتحسين مهنية العاملين لتقوم على معايير الكفاءة والاحتراف وخضوع الامن والعاملين فيه لرقابة السلطة التشريعية وبما يعزز الوحدة الوطنية.

وأكد فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن في توصياته بشأن الدفاع المدني على اهمية اقرار وتنفيذ الخطة العامة لمواجهة الكوارث وتوفير المتطلبات وسد النقص في هذا الجانب واستكمال وتنفيذ مشروع العمليات وصافرات الانذار وايجاد مقرات في المحافظات التي لا توجد بها مقرات وتوفير وسائل الاطفاء واستكمال الشكل القانوني وتعبئته بالتعينات وتوفير بدلات الغوص والوقاية للأفراد .

اما فيما يتعلق بالبحث الجنائي فقد اكدت التوصيات على ضرورة وضع الهيكل التنظيمي لعمل الادارة العامة وفروعها في المحافظات وإنشاء فروع في المديريات التي لا تتواجد فيها فروع وإيجاد شبكة معلوماتية تربط الادارة العامة بفروعها في المحافظات وتوفير العدد الكافي من الافراد وتأهيل المباني وتوفير الامكانات التقنية، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتعزيز وضع مكافحة المخدرات وإيجاد سيطرة على الحدود البرية والبحرية وسد النقص في الامكانيات .

وفيما يخص الأحوال المدنية اكدت التوصيات على ضرورة ايجاد فروع لمصلحة الاحوال المدنية في المحافظات وتوفير متطلبات العمل والاعتمادات المالية اللازمة لتسيير النشاط خدمة تسهيلاً للمواطنين في هذا الخصوص .

وتضمن التقرير توصيات خاصة بمصلحة السجون تمثلت بالتأكيد على ضرورة توفير اعتماد مالي للتشغيل واعتمادات كافيه للغذاء والدواء وفصل السجناء عن بعضهم حسب طبيعة الجريمة والعمر وتوفير الرعاية الكاملة للأحداث وسجن خاص يستوعب العدد الكبير من النساء، ومعالجة وضع السجناء الذين قضوا محكوميتهم ولا زالوا في السجن، وانجاز الهيكل التنظيمي للمصلحة والقانون الخاص بها ودراسة تحديد تبعية المصلحة لوزارة العدل او رئاسة الوزراء مع الاخذ بتجارب بعض البلدان الناجحة في هذا الجانب ، اضافة الى جعل حراسة السجون من اختصاص المصلحة فقط وإنهاء تواجد الوحدات الأمنية الاخرى ، مع اتخاذ الاجراءات الصارمة لمنع ادخال المخدرات والأسلحة الى السجن واتخاذ اجراءات عقابيه بحق المخالفين.

اما توصيات الفريق بشأن مصلحة خفر السواحل فشملت المطالبة بتوفير اعتمادات كافية لتسيير النشاط بشكل عام وإيجاد بنية تحتية وورش صيانة في المناطق التي لا تتوفر فيها بنية تحتية خصوصا المنطقة الشرقية من الساحل وسد النقص في الافراد حسب حاجة النشاط العام وإقرار الهيكل التنظيمي للمصلحة وتعبئته بالأفراد حسب الكفاءة ، وضم حرس الحدود من وزارة الدفاع الى وزارة الداخلية وترك مسؤولية المنافذ البرية من اختصاص وزارة الداخلية ممثلا بخفر السواحل وإنهاء حالة التداخل والتنازع في الاختصاص والواجبات.

في حين دعت التوصيات المتعلقة بمصلحة الهجرة والجوازات وشرطة السير وامن الطرق الى حل موضوع النقص الذي تواجهه المصلحة في جانب الموازنة وإقرار الهيكل التنظيمي للمصلحة والعمل به والعمل على ايجاد منطقة إيواء للاجئين من القرن الافريقي والتحكم بإقامتهم، وإعادة تشكيل قوة شرطة السير وامن الطرق على اساس وطني وإنهاء الوضع الجهوي لتركيبها الحالي وانتشارها في المناطق والمحافظات حسب المتطلبات وتوفير المتطلبات الضرورية من الآليات ووسائل الاتصال وتوفير ميزانية تسير النشاط وإيجاد رابط مع المحافظات .

اما التوصيات المتعلقة بشأن قوات الامن الخاصة فقد اكد فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن على اهمية توفير الامكانيات لتسير النشاط وتوفير منظومة الاتصال والإبلاغ والتوجيه وإعادة انتشار القوة وتوزيعها على اسس علمية وطنيةوحسب متطلبات الحاجة للمحافظات والمناطق.

وركزت توصيات الفريق بشأن تحسين المستوى المعيشي والخدمات الطبية للأفراد بان يتم وضع هيكل للأجور والمرتبات بما يضمن تحسين مستوى الدخل الشهري للفرد ومنح العلاوات المستحقة للأفراد من بدلات وعلاوة خطورة مهنة وانتقال مع توفير الغذاء المناسب والسكن الصحي للأفراد وإيجاد تأمين صحي للعاملين بالوزارة ولأسرهم وتوفير الخدمات العلاجية في مستشفيات الوزارة وتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتشغيل المستشفيات و اعادة النظر في تحديد رواتب العاملين في ادارة البحث والأدلة الجنائية والتحريات ومكافحة الجريمة اسوة برواتب العاملين بجهاز النيابة.

وشددت التوصيات على إعادة المبعدين العسكريين والأمنيين جراء أحداث 2011م ومعاملة الشهداء والمتوفين والجرحى والمرضى من حيث المعاشات والرتبة وتطبيقها على الموجودين في الخدمة من حيث الرتب والاستحقاقات والتسويات وترتيبات الوضع وعدم احتساب فترة الإقصاء والاقعاد والإبعاد ضمن الفترة المؤهلة للتقاعد أي (بلوغ الأجلين) وإعادة الأرقام التي أعطيت لعسكريين جدد بديلين عنهم الى اصحابها السابقين مع احتساب الفترة التي بقوا فيها خارج الخدمة لأغراض الرتبة والاستحقاقات الاخرى وعدم احتسابها لأغراض بلوغ الاجلين وإعطاء ارقام جديدة للعسكريين الذين اعطيت لهم تلك الارقام واحتساب الفترة التي خدموا فيها مع استيعاب العائدين في الوحدات والألوية والقوى في المناصب القيادية التي تليق بهم وبمؤهلاتهم وخدماتهم والمواقع التي شغلوها.

وأكد الفريق في توصياته انه لا يحق اتخاذ إجراءات بالإحالة للتقاعد الا وفقا لتشريع قانوني واضح يحدد فترة التقاعد والحقوق المالية الاستحقاقية بصورة عادلة وان تتضمن التشريعات حياة كريمة للمتقاعدين ومكافأة مجزية لنهاية الخدمة تمكنهم من حياة كريمة مع إعادة النظر في قوانين ولوائح الخدمة العسكرية والأمنية والرواتب والمعاشات والتقاعد بما يضمن عدم تكرار ما حدث بعد حرب 94م، وإلغاء قرار ضم صندوق التقاعد في الامن السياسي للداخلية وان تتحمل كل جهة مسؤولية منتسبيها ومراجعة التعيينات الجديدة في الجيش والأمن لمعرفة مدى توافقها مع الأسس الوطنية والمهنية.

وعقب ذلك استمع أعضاء مؤتمر الحوار الوطني إلى ملاحظات ممثلي مختلف المكونات السياسية والمستقلة داخل مؤتمر الحوار إزاء ما تضمنه تقرير فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن وكذا المقترحات بالحذف او الإضافة او التعديل للمبادئ والقرارات والتوصيات الواردة في التقرير.

تقرير فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن تضمن :

حظر إنشاء أي تشكيلات أو فرق عسكرية خارج سيطرة الدولة تحت أي مسمى

إنشاء مجلس أعلى للدفاع الوطني والأمن القومي

تحييد الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية عن أي عمل سياسي

إعادة المتقاعدين والمقصيين الجنوبيين إلى أعمالهم ومنحهم كافة مستحقاتهم

تطبيق نظام التدوير الوظيفي على كافة قيادات القوات المسلحة والأمن

إطلاق سراح المعتقلين خلافاً للقانون ومن انتهت محكوميتهم

في حفل تكريم الفائزين بأنشطة الحد من تعاطي القات

وزير المياه يعلن اقلاعه عن تعاطي القات ووزيرة تتبرع بخاتمها لدعم المكافحة

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

اعلن وزير المياه والبيئة عبد السلام رزاز خلا الحفل التكريمي الذي نظمته مؤسسة يمن بلا قات يوم أمس بالمركز الثقافي بالعاصمة صنعاء للفائزين بأنشطة المؤسسة (بدائل مدرسية) للحد من تعاطي القات في المجتمع اليمني والذي اقيم تحت شعار (حياتي أجمل بلا قات) عن الاقلاع النهائي عن تعاطي القات، واعتزام وزارته تنفيذ حملة لمدة اسبوع للتوعية بأضرار القات.

فيما أعلنت وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور عن تبرعها بخاتمها الذهبي لدعم انشطة المؤسسة للحد من تعاطي القات والذي قام بشرائه حينها اثنان من رجال المال والاعمال من القطاع الخاص بمليوني ريال ومن ثم اعادته اليها ليمثل قيمة معنوية للعمل الخيري وقد خصصت قيمته لإنشاء عيادتين خاصتين بمكافحة القات ومعالجة تداعيات تعاطيه و مواجهة اضراره الصحية.

وخلال الحفل التكريمي الذي تخللته العديد من الفقرات الفنية والإنشادية والشعرية أكدت وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور في كلمتها أهمية تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية لمواجهة القات والحد من تعاطيه في المجتمع اليمني.

وقالت إن القات يمثل آفة تعاني منها اليمن وله آثار سلبية عديدة على الفرد والاسرة والمجتمع ويضر كثيرا بالتنمية، مطالبة الحكومة بتحمل مسئولياتها وان تكون سباقة لبذل جهود لمكافحة القات والحد من تعاطيه وتشجيع المزارعين ببدائل أخرى والاسراع في سن التشريعات ووضع السياسات اللازمة لتحقيق ذلك وتحقيق تنمية بشرية حقيقية.

منوهة بدور البنك الدولي ومساهمته في دعم جهود مكافحة القات وتوعية المجتمع بأضراره من خلال دراسة بينت الآثار السلبية للقات على التنمية.

ودعت الجهات المعنية الى القيام بدراسات تحليلية تبين الآثار المدمرة للقات على حياة مجتمعنا اليمني وبخاصة على الصحة والتعليم والمياه واتساع رقعة الفقر،لافتة الى ان هناك من الشباب من بدؤوا باستيعاب خطورة القات وأضراره وتبنوا أنشطة مجتمعية عديدة لمكافحة القات.

من جانبه أوضح امين عام مؤسسة يمن بلا قات الدكتور حميد زياد أن المجتمع اليمني يعاني من ثقافة مغلوطة تجاه تعاطي القات وهو ما يدفع بالعديد من الناس الى تشجيع ابنائهم على تعاطي القات في سن مبكرة.

وقال أن القات بات مشكلة حقيقية في مجتمعنا وله اثار سلبية مدمرة على حياتنا وصحتنا واوقاتنا وعلى التنمية وعلى كل ما هو إيجابي في اليمن، واصبح يمثل كارثة حقيقية تهدد المجتمع، مؤكدا ان القات هو السبب الرئيسي لزيادة حالات الاصابة بالأمراض النفسية والعصبية في مجتمعنا، وان الكثير من المآسي التي يعانيها مجتمعنا سببها القات، داعيا إلى تكاتف جهود الجميع للحد من تعاطي القات في بلادنا وتعزيز الوعي المجتمعي بأضراره.

من جهته دعا الاعلامي الشيخ محمد العامري الى انشاء عيادات خاصة بمكافحة القات ومعالجة تداعيات تعاطيه و مواجهة اضراره الصحية والنفسية . وقال أن اكثر حالات الاصابة بأمراض السرطان في اليمن والتي تصل الى أكثر من 25 الف حالة سنويا وينتج عنها 12 الف حالة وفاة هي ناتجة عن تعاطي القات وما يرافقه من ممارسات خاطئة كالتدخين وتعاطي الشمة وغيرها.

وأكد ان الثقافة المغلوطة في المجتمع قد ساهمت في زيادة نسبة تعاطي القات بين افراد المجتمع واتساعها في صفوف الشباب و النساء ، وان التوعية هي المرتكز الاساسي لمكافحة القات، مشيرا الى ان الدراسات قد بينت ان 35 % ممن يتعاطون القات في اليمن من الفتيات، مطالبا الجهات الرسمية بتحمل مسئولياتها والقيام بأدوار حقيقية للحد من تعاطي القات .

آملا من امانة العاصمة اتخاذ تدابير قانونية واجرائية لجعل العاصمة خالية من القات لتكون نموذجا يحتذى به.

هذا وكان قد تم خلال الحفل استعراض انشطة المؤسسة من خلال فيلم وثائقي ، ومن ثم فتح باب التبرعات لدعم انشطة المؤسسة لمكافحة القات والحد من تعاطيه في مجتمعنا اليمني وقد اعلن عدد من الحضور عن تبرعاتهم لهذا الغرض.

وفي ختام الحفل قام وزير المياه والبيئة ومعه أمين عام مؤسسة يمن بلا قات بتكريم الداعمين لأنشطة المؤسسة والفائزين في انشطة المؤسسة (بدائل – مدرسية) من طلاب ومعلمين في مختلف مدارس امانة العاصمة .

حضر الحفل وكيل امانة العاصمة عبدالعزيز زهرة، ووكيل وزارة المياه توفيق الشرجبي وعدد من المسئولين من الجهات ذات العلاقة وممثلي منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية .